ان عوده مرفوع على انه فاعل رجع مجازا او بدل اشتمال من المستتر فيه او منصوب على الحال بمعنى
عائدا او على المصدرية او على انه مفعول به بان يجعل رجع على المتعدي والكل صحيح واصلاح المنطق
كتاب لابن السكيت في تصحيح اللغات والاغفال كتاب لابي علي الفارسي في النحو قال المسيب
بن علس يصف غواصا نصف النهار ينتصب النهار من نصفت الشيء بلغت نصفه والماء طول
مكثه تحت الماء وآخره ورفيقه بالغيب لا يدري اي لا يعلم ماذا حال الغواص وفي الصحاح برفع
النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف فالجملة الحالية خالية عن الضمير ايضا فاحتاج الى ان قدر الواو
محذوفة اي والماء غامره اي ساتره وجنان الليل ظلامه وستره ما آب اي ما رجع قوله مضوا الخ
من ابيات يرثي بها الشاعر بنيه ويذكر سرعة انقضائهم قبله والدواح الذبول من اليبس في آخر
النهار للفروج ويقال شاح اذا دخل في وقت العشي وغالهم اي اهلكهم والقدر بسكون الدال وفتحها
ما قدره الله تعالى من القضاء قوله لارتفاع قبله متعلق بدخلوا والبيت لخالد بن يزيد بن معاوية
لا ينسب الى اب وقيل ناقصة والواو زائدة بين اسمها وخبرها لتوكيد الثبوت كما تزاد لتوكيد
لصوق الصفة بموصوفها وكذا الكلام في وكنت وما ينضنضني الوعيد يقال نضنضت الرجل اي
كففته وزجرته افادوا امن دمي اي مكنوا ولي القتيل من دمي ووجب علي من افادة الامير
من القود قوله الآن ترك الواو ارجح متعلق بقوله فالوجه جواز الامرين معا واما كان الترك ارجح
ترجيحا للاصل على التبع مع تأيد الاصل بان موجب الحال ترك الواو قوله والفعل الماضي منفيا ومثبتا
مبتدا وخبره منتظم في سلك المضارع فان قيل ذكر المنفي مستدرك لاندراجه مع المضارع المنفي فيما
ورد على اصل الحال دون نهجه لكنه اياه في الحكم وسوكون الترك اولى اجيب بانه لم يقل فيما للا
سبق الا بالمضارع المنفي فكأنه اراد ان يجمع بين قسمي الماضي ولا يفرق بينهما في شان حكمهما قوله لوروده
لا على نهج الحال فقط مع وروده على اصلها الذي هو التجرد قوله فلحرف في ذلك لانه في حكم حرف النفي

والورق البيض الدراهم المضروبة وكان تامة اي ولقد وجد فيما مضى حال كونه صح

النفي من حيث ان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخل قد عليه قربه
من الحال وان انتفى عنه ذلك الاحتمال وقوله حتى يصلح للحال منظور فيه لان كلمة قد
تقرب الماضي من الحال بمعنى الزمان الحاضر الذي هو زمان التكلم لا بمعنى ما يتبين كيفية الفعل فان
الحال بهذا المعنى الذي لا ينافيه على حسب عامله فقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون
مستقبلا كما لا يخفى فما ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال اذا وقعت
قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد
لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية والاستشهاد فيما ذكرناه
فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى
زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن
الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كان ابتداء الركوب
كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام واذا قلت جاءني زيد يركب دل على تقارنهما وفي
يظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي وجوب تجرد الجملة الحالية عن علامة الاستقبال كالسين
وسوف ولن اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وفي وجوب ان
يأول قوله من زمانك بالزمان الذي اعتبره المتكلم في عامل الحال ولكن ان يقول ان عاملها قد
يكون مقترنا بزمان التكلم فاشترط هناك لفظة قد للتقريب وفيما عداه طرد اللباب فلا
يحتاج الى ذلك التأويل هذا واما ما يقال من انهم استبشعوا ان يقع الماضي الصرف حالا بهذا
الذي نحن بصدده للتنافي بين الماضي والحال بمعنى آخر اعني زمان التكلم فاحتيج الى ادخال قد المقرب
الى الحال لتنكسر سورة ذلك التنافي فيزول الاستبشاع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم والا

لما ان صيغ الافعال موضوعة للازمنة المخصوصة التي ... وما قبله وما بعده فاذا استعملت ... حقيقته ... الزمان ... وما بعده الكلام ... منه